وافقت على قانون تعديل الإيجارات

«التشريعية» : عدم جواز إخلاء العين المؤجرة خلال الفترة الحالية وزيادة عدد دوائر الإيجارات بـ «الكلية»

■ الشطي : هناك اقتراحات تم قبولها تساهم في تقليل العبء الذي يقع على كاهل المستأجر

■ الثلاثاء المقبل سيشهد اجتماعا آخر للجنة لبحث الاقتراحات المقدمة بشأن القانون المدني

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية على اقتراحات بشأن قانون الإيجارات من بينها عدم جواز إخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة خلال فترة تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة، وإنشاء دائرة ايجارات بالمحكمة الكلية تشكل من قاض واحد تتكون من 30 دائرة إيجارات بدلا من 10 دوائر.

وقال رئيس اللجنة النائب خالد الشطي في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن اللجنة ناقشت 4 اقتراحات، لافتا إلى أن هناك اقتراحات تم قبولها تساهم في تقليل العبء الذي يقع على كاهل المستأجر، فيما رفضت اللجنة اقتراحات أخرى.

وأشار إلى موافقة اللجنة على المادة 20 التي تنص على «انه في جميع الأحوال لا يجوز الحكم بإخلاء العين المؤجرة اذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة خلال الفترة التي يقرر مجلس الوزراء تعطيل ووقف العمل خلالها بجميع المرافق العامة بالدولة، حماية للأمن والسلم العام أو الصحة العامة التي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد على ان تحدد المحكمة طريقة سداد المستأجر الأجرة المتأخرة وفقا لظروف الدعوة».

وأوضح الشطي ان قاضي موضوع قضية الإيجارات إذا تبين له أن الأجرة متأخرة في قانون الإيجارات العادي بعد انتهاء مدة العشرين يوما يستطيع أن يخلي العين المؤجرة في الوضع الراهن، إذا صدر هذا التشريع في ظل تعطيل الدولة لمرافقها والوزارات والإدارات لا يستطيع المستأجر أن يخلي العين المستأجرة ولا يجوز له عمل قضية اخلاء للمستأجر، وحتى غير ذلك فإن الآن الأجرة أصبحت متراكمة لمدة 3 أو 4 اشهر او اكثر.

وتابع الشطي أن هناك اشخاصا اضطروا للخروج من أعمالهم ومنهم من فصل وغيرهم لم يمكنوا، وهناك من قد تخفض أجورهم في القطاع الخاص، مؤكدا أن من هم بهذا الوضع يستطيعون أن يشرحوا ظروفهم للمحكمة بحيث تقسط هذه المبالغ دون دفعها مرة واحدة كاملة كما هو المعمول به في الرضع الراهن.

وأضاف أن هناك مسألة أخرى وهي أن تنشئ بالمحكمة الكلية دائرة ايجارات تشكل من قاض واحد وذلك للتسهيل، فبدلا من أن يكون لدينا 10 دوائر ايجارات في المحكمة سيكون هناك 30 دائرة، مؤكدا ان هذا الأمر من شأنه تسهيل الأمر على مرفق القضاء.

وأوضح أن المادة «٢٦ مكرر – د» في الاحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة حماية للأمن والسلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها المصلحة العليا للبلاد، لا تحتسب مدة التعطيل أو الوقف ضمن المواعيد المنصوص عليها في هذا القانون على ان يستأنف حسابها اعتبارا من اليوم الذي يعلنه مجلس الوزراء بالعودة الى العمل.

وبين الشطي أن هذه التعديلات من خلال مجموعة اقتراحات قدمت إلى اللجنة التشريعية، وخرجت اللجنة بهذا المخرج وذلك من باب الإنصاف والعدالة حماية لحقوق جميع الاطراف بحيث انه لا يتضرر أحد.

ونوه الى أن يوم الثلاثاء المقبل سيشهد اجتماعا آخر للجنة لبحث الاقتراحات المقدمة بشأن القانون المدني والمتعلقة أيضا بموضوع الإيجارات بشأن من لم ينتفع من العين المؤجرة كالمحلات العقارية والمجمعات التجارية.

وأشار الشطي إلى ان هناك أصحاب الأملاك تعاونوا مع المستأجرين، ولكن هناك شريحة اكبر لم يكن فيها اتفاق بين الطرفين فيجب أن تحل هذه المسألة من خلال قانون حتى يضمن حقوق جميع الأطراف.

دعت الجهات الحكومية المعنية لحضور اجتماعاتها المقبلة

«تنمية الموارد» تطالب بإحالة اقتراحات «التركيبة السكانية» إليها

جانب من اجتماع لجنة تنمية الموارد البرلمانية

قررت لجنة تنمية الموارد البشرية خلال اجتماعها أمس توجيه رسالة لمجلس الأمة بطلب إحالة كل الاقتراحات بقوانين المتعلقة بمعالجة ملف التركيبة السكانية إلى اللجنة، بعد أن لاحظت اللجنة وجود عدة اقتراحات متعلقة بهذا الموضوع محالة للجان أخرى.

كما قررت اللجنة دعوة جميع الجهات الحكومية المعنية بملف التركيبة السكانية لحضور اجتماعات اللجنة وتزويد اللجنة بالعمل السابق الذي قامت به هذه الجهات في الفترة السابقة ورأيها في المقترحات المقدمة من النواب والمعطيات والبيانات السكانية الحالية.

وقال مقرر اللجنة النائب أسامة الشاهين إن الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة النواب خليل الصالح ود. محمد الحويلة ومبارك الحجرف ود. بدر الملا إضافة إلى الحضور من خارج اللجنة ممثلاً في النائبين عبدالله الكندري واحمد الفضل، كان مكرسا للاقتراحات بقوانين المتعلقة بمعالجة التركيبة السكانية، معتبرا أن هذا الموضوع بمثابة جرح نازف.

وأعرب عن امله في نجاح اللجنة بصياغة تشريع متكامل وشامل لعلاج هذه القضية، مشيرا الى ان المسؤولية عن هذا الموضوع تتوزع على الكثير من الجهات الحكومية التي لاحقت اللجنة أن محصلة إنجازاتها ضئيلة ولا تنسجم مع الطموحات الشعبية ولا مع الشعار الذي رفعه سمو رئيس مجلس الوزراء خلال لقائه مع رؤساء تحرير الصحف المحلية بخفض نسبة المقيمين إلى ٣٠ بالمئة.

وبين ان من هذه الجهات الحكومية التي تتوزع عليها التركيبة السكانية، هيئة القوى العاملة وديوان الخدمة المدنية ووزارة الداخلية والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والإدارة المركزية للإحصاء وغيرها من الجهات الحكومية.

وأوضح ان الاقتراحات بقوانين المقدمة من قبل النواب تنقسم ما بين استحداث جهة جديدة تكون مسؤولة عن معالجة ملف التركيبة السكانية، واقتراحات ترى التنسيق والعمل المشترك بين هذه الجهات القائمة.

وأعرب عن أمله في أن تنجح اللجنة باجتماعاتها المقرر عقدها يومي الأربعاء والخميس المقبلين في صياغة الشكل الختامي للمقترحات.

وأعلن ان اللجنة قررت في الاجتماع دعوة جميع الجهات الحكومية المعنية بملف التركيبة السكانية لحضور اجتماعات اللجنة وتزويد اللجنة بالعمل السابق الذي قامت به هذه الجهات في الفترة السابقة ورأيها في المقترحات المقدمة من النواب والمعطيات والبيانات السكانية الحالية.

ونوه بان هذا الملف غاية في الحساسية نظرا لوجود ٣٦ الف مقيم يعملون في القطاع الصحي الحكومي و٢٤ الف مقيم يعملون في قطاع التربية والتعليم غير الحكومي، معتبرا أنها اعداد ضخمة في قطاعات أساسية يوجد عليها طوابير من العاطلين عن العمل وليست وظائف هامشية لا يقبل عليها الكويتيين مما يدل على وجود تقصير حكومي كبير بهذا الملف.

وتمنى نجاح المجلس في إصدار تشريعات ملزمة للحكومة تعقبها رقابة ومسؤولية سياسية عند التقاعس، مبينا ان الاقتراحات النيابية تتضمن عقوبات جزائية وجنائية على أي مسؤول حكومي يوقع معاملة خاطئة خلاف التركيبة والنسب والإحصائيات المقررة.

من جانب آخر أعلن الشاهين عن توجيه سؤال برلماني لوزير التجارة والصناعة خالد الروضان يطلب تزويده بالأعداد الحالية للكوادر القانونية في الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة من الكويتيين وغير الكويتيين وإجراءات التحقيق وضمانات عدم تكرار هذه المخالفة في هذا الصندوق الحيوي والهام والذي يعول عليه في تكويت الوظائف.

وبين ان الوزير ابلغه شفاهة أنه الغى الكتاب الموجه إلى الفتوى والتشريع يطلب مستشارين غير كويتيين للعمل الإضافي خارج ساعات العمل في الصندوق.

هايف يطالب بإيقاف التعاقد الصحي مع الهند

محمد هايف

طالب النائب محمد هايف، وزير الصحة الشيخ باسل الصباح، بإيقاف التعاقد الصحي مع الهند، خصوصا بعدما تزايدت في الآونة الأخيرة وتيرة الكراهية ضد الهندوس ضد المسلمين، ووصلت إلى المجال الصحي، لافتا إلى انه لم يكن يتوقع أن يصل المستوى من الحقد والكراهية للمجال الصحي.

وقال إنه لذلك يجب على وزير الصحة وقف التعاقد مع الجالية الهندوسية، وإعادة النظر بالعقود الحالية وتحمل المسؤولية وعدم التهاون في حماية المرضى من أي ضرر محتمل.

تمت إحالتهما إلى جهات الاختصاص

«الإعلام الأمني» : القبض على شخصين حاول أحدهما تهريب آخر من منطقة حولي المعزولة

المتهمان

ذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بوزارة الداخلية ان رجال الأمن "إدارة شرطة نجدة حولي" القوا القبض على شخص حاول الهروب عن طريق السياج.

وأوضحت الإدارة ان شخصا من جنسية عربية قفز من سياج منطقة حولي "المعزولة" على الدائري الثالث محاولا الهروب وكان هناك شخص آخر من نفس جنسيته بانتظاره للقيام بتهريبه بالمركبة ولكن رجال الأمن تمكنوا من إلقاء القبض عليهما، حيث اعترفا بعملية التهريب.

وتمت إحالتهما الى جهة الاختصاص واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهما

بعد إجراء 50 مسحة عشوائية ومطالبة «الصحة» بتخصيص يوم لفحص جميع الموظفين

جمعية الفروانية: 10 إصابات بـ «كورونا» وإغلاق السوق المركزي والفروع للتعقيم

جمعية الفروانية

أكدت جمعية الفروانية التعاونية أنه ومن باب الشفافية والمصداقية تم عمل فحص احترازي عشوائي لمجموعة من الموظفين بعد إجراء 50 مسحة بالتنسيق مع وزارة الصحة، تبين وجود 10 حالات بفيروس كورونا المستجد، لذا نأمل من وزارة الصحة تخصيص يوم لكافة العاملين وأعضاء مجلس إدارة الجمعية للتأكد والاطمئنان على صحتهم.

وتابعت بانه تم إغلاق السوق المركزي والفروع أمس الساعة 11 مساء للتعقيم وسوف نباشر العمل اليوم الساعة 7 صباحا بعد التعقيم حفاظا على سلامة الجميع، مبينة أنه منذ بداية الأزمة الحالية ولم نتخر جهدا في اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة والتي من شأنها المحافظة على سلامة المساهمين وأهالي المنطقة الكرام.

«المعلمين» تدعو «التربية» لاستئناف مقابلات الوظائف الإشرافية «أون لاين»

دعت جمعية المعلمين وزارة التربية من خلال مقترح تقدمت به لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي، لإستئناف مقابلات الوظائف الإشرافية عن طريق الـ ONLINE وهو الاتجاه الذي باتت تعتمده عدة جهات ومؤسسات ومنها المؤسسات التعليمية في مناقشة ومنح شهادات الدراسات العليا.

على أن يتم وضع ضوابط محكمة على إجراء المقابلات للوظائف الإشرافية عن طريق الـ ONLINE بما يضمن تنفيذها وفق الإجراءات السليمة والقانونية التي تحقق الهدف من إجرائها.